الأمم المتحدة
S/2012/726
مجلس الأمن
Distr.: General
27 September 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رد إريتريا على تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ (S/2012/545) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها، وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أرايا **ديستا**
السفير، الممثل الدائم

041012 041012 12-52381 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

رد إريتريا على تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

قدمت إريتريا آراءها الأولية بشأن تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى أعضاء لجنة مجلس الأمن خلال مشاورة غير رسمية جرت في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي هذه الظرفية الخاصة، تود إريتريا أن تعرب رسميا عن بالغ قلقها إزاء محتويات التقرير (انظر S/2012/545)، الذي يتضمن معلومات من الواضح أنها تتجاوز نطاق ولاية الفريق، ويواصل اتهام حكومة إريتريا اتهاما باطلا بارتكاب انتهاكات دون تقديم ما يثبت ذلك من الأدلة القاطعة.

وفي البداية، تود إريتريا أن تعرب عن خيبة أملها إزاء القرار القاضي بحرمانها من نسخة من التقرير وقت صدوره في ٢٦ حزيران/يونيه. ولإريتريا، باعتبارها الطرف المتهَم، حق غير قابل للتصرف في الرد على ادعاءات الفريق. ولممارسة هذا الحق، كان ينبغي تزويد إريتريا بجميع الوثائق ذات الصلة التي يُزعَم أنها تثبت كونها مذنبة بالجُرم المنسوب إليها. غير أنه بالنسبة لتقارير فريق الرصد، التي تُسرَّب إلى الصحافة بصفة تكاد تكون دائمة حتى قبل أن ينظر فيها مجلس الأمن، بما في ذلك التقرير الحالي، فقد جرت العادة على الحيلولة دون اطلاع إريتريا على الاتهامات الموجهة إليها. وهذا أمر يتعارض مع المبدأ القانوني الأساسي المتمثل في ''تكافؤ وسائل الدفاع''.

وبصرف النظر عن البعد القانوني لهذه المسألة، لا يملك المرء إلا أن يتساءل لِمَ تُمارس ضغوط غير مبررة للحيلولة دون اطلاع إريتريا على التقارير إذا كانت محتوياتها حقا نتاج عمليات تحقيق دقيقة مهنية متوازنة يمكن التحقق منها؟ ولا يمكن تفسير السرية المفرطة التي تكتنف التقارير بمتطلبات ''السرية''، رغم أنه يمكن بالطبع التذرع بذلك لإخفاء الحقيقة. ويكمن السبب الحقيقي في كون هذه الاتهامات ذات طابع سياسي أساسا، ولا تستند إلى أدلة قاطعة. وفي ظل هذه الظروف، فإن إريتريا تشجب هذا الأسلوب غير المقبول وتناشد مجلس الأمن بأن يتخذ إجراءات مناسبة لإصلاح هذا الوضع.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير، فإن العديد من القضايا التي أثيرت في التقرير الأخير ليست جديدة، وإنما هي مجرد اجترار لتلميحات رُوّجت في التقارير السابقة. وتشير هذه التلميحات إلى ما يلي: ضريبة الإنعاش البالغة نسبتها ٢ في المائة؛ وإيرادات قطاع التعدين؛ وكون إريتريا ''تواصل إيواء جماعات معارضة مسلحة من البلدان المجاورة، لا سيما إثيوبيا، وتدريبها وتمويلها''؛ وأسرى الحرب الجيبوتيين.

وقد فنّدت إريتريا هذه الادعاءات بشكل كاف في رسائلها السابقة. وفيما يلي تذكير بأبرز النقاط:

(١) تُجبى ضريبة الإنعاش وإعادة التأهيل البالغة نسبتها ٢ في المائة وفقا للقانون التشريعي الذي اعتمدته الجمعية الوطنية عام ١٩٩٤. ولا يملك المرء إلا أن يتساءل لِمَ يصرّ فريق الرصد على الإشارة إليها بالاسم المغلوط ''ضريبة الشتات''، وفي هذا التقرير بالذات بـ ''ضريبة خارج الإقليم''، وهو يعلم جيدا أن التسمية الصحيحة هي ''ضريبة الإنعاش وإعادة التأهيل البالغة نسبتها ٢ في المائة''. وعلى أي حال، لا بد من الاعتراف بأن هذه الضريبة سابقة لمحاولة تصويرها الآن تصويرا لا أساس له من الصحة على أنها تندرج في إطار الأعمال التي يُزعَم أن حكومة إريتريا تقوم بها من أجل ''زعزعة استقرار المنطقة''. والإيرادات المتأتية من هذه الضريبة ليست كبيرة، وتوجَّه، كما تشير إلى ذلك التسمية الصحيحة، إلى البرامج الإنمائية في بلد نزف لمدة ثلاثة عقود خلال حرب التحرير الوطنية. والغرض من ''ضريبة الإنعاش وإعادة التأهيل البالغة نسبتها ٢ في المائة'' شبيه ومنسجم مع الهدف الأساسي للمبادرة الجارية للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء الهادفة إلى إنشاء معهد أفريقي للتحويلات المالية، في إطار شراكة مع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة. ويؤكد الإعلان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لأفارقة المهجر، الذي عُقد في جنوب أفريقيا هذا العام في ٢٥ أيار/مايو، في برنامج عمله، على ضرورة ''تشجيع المجتمع المدني في المهجر وفي أفريقيا على دعم تنمية أفريقيا ونصرة هذه القضية وتعبئة الموارد اللازمة لها''. ولم يُنظَر في هذه المناسبة لإسهام إريتريي المهجر في إعادة تأهيل إريتريا وتنميتها بطريقة مختلفة. ومؤكد أن عبء التنمية في إريتريا لم يخفَّف في السنوات الثلاث عشرة الماضية التي ميّزها الاحتلال الإثيوبي لأراض إريترية ذات سيادة ومختلف الأعمال العدائية الصادرة أساسا عن الإدارات الأمريكية. ولم توضع هذه الضرائب قط موضع التنفيذ خارج الإقليم، ولا تحصَّل عن طريق ''تهديد ومضايقة وتخويف الأفراد المعنيين أو أقاربهم في إريتريا''، كما جاء في الادعاءات الكاذبة التي تضمنها تقرير فريق الرصد. وفي الواقع، فإن الأدلة المفترضة على ''التدابير القسرية'' المتبعة في التحصيل تستند إلى مقابلات أُجريت مع ''اثنين وأربعين من المواطنين الإريتريين المقيمين في الخارج''. لكن، هل تمثّل هذه العيّنة كل الإريتريين؟ ومن هؤلاء الذين أُجريت معهم هذه المقابلات؟ وأنّى لفريق الرصد أن يتأكد من أن الشهادات التي أدلى بها هؤلاء ليست مجرد أكاذيب تُروَّج لأغراض سياسية؟ وكيف يمكن أن يُساء فهم حرمان من لا يوفون بالتزاماتهم الضريبية من الخدمات على أنه مضايقة وتخويف؟

وعلاوة على ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنه لطالما كان لدى الجهات التي تسعى إلى تشويه سمعة إريتريا، ولا سيما بعض مسؤولي الولايات المتحدة وإثيوبيا، هاجس إيجاد شتى السبل والوسائل لوقف التحويلات المالية إلى الأسر المعيشية وضريبة الإنعاش على حد سواء. وبالفعل، فخلال الهجوم الثالث الذي شنته إثيوبيا على إريتريا في أيار/مايو ٢٠٠٠، كان بعض كبار مسؤولي الولايات المتحدة – وعلى رأسهم الممثلة الدائمة الحالية للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة – يدرسون إمكانية اتخاذ هذه التدابير الأحادية الجانب على وجه التحديد. وفيما يلي ما كتبته، في هذا الصدد، جين بيرلِز في طبعة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ من صحيفة النيويورك تايمز: ''... في الوقت الذي يعزز فيه الإثيوبيون هجومهم بقصف أهداف بالقرب من الموانئ الإريترية المطلة على البحر الأحمر، يقول الدبلوماسيون إنهم ما زالوا يتحدثون إلى كلا الجانبين. لكنهم ينظرون أيضا في إمكانية تشديد الجزاءات، كالحد من قدرة الإريتريين على تحصيل التحويلات المالية من الأصدقاء والأقارب في الولايات المتحدة''. فهذا الموضوع إذن يتكرر باستمرار؛

(٢) ويحسب ''فريق الرصد'' الإيرادات الأولية المفترض أنها تراكمت لحساب حكومة إريتريا من استغلال منجم بيشا عام ٢٠١١، ويسارع إلى التوصية باتخاذ تدابير تطفلية تهدف ظاهريا إلى كفالة ''عدم إنفاق إيرادات التعدين في تمويل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن''. ولا يقدم ''فريق الرصد'' أدنى دليل على أن حكومة إريتريا قد حوّلت فيما مضى إيرادات قطاع التعدين لتمويل أعمال تهدف إلى ''زعزعة استقرار المنطقة''. ولا يهمه حتى أن يعرف كيف مُوّلت النفقات الرأسمالية لهذا الاستثمار. وعلى أي حال، لا يمكن بالتأكيد اتخاذ تكهنات محضة وافتراضات لا أساس لها من الصحة معايير لفرض قيود مالية فيها مساس بالحقوق السيادية لبلد ما فيما يتعلق بميزانيته. ولِمَ اختير قطاع التعدين دون غيره؟ أم أن هذه التدابير التطفلية غير المبررة مصممة لينتقل تطبيقها تدريجيا إلى قطاعات محتملة أخرى في الاقتصاد الإريتري؟ وسيؤدي في النهاية سلك هذا الطريق المحفوف بالمخاطر، ما لم يجر التحقق منه منذ البداية، إلى رهن القرارات السيادية للبلد بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية، وهو أمر لا يمكن تبريره أو قبوله؛

(٣) ويعترف ''فريق الرصد'' أخيرا بأنه ''لم يجد في أثناء ولايته الراهنة أية أدلة تدعم الادعاءات القائلة بوجود دعم إريتري مباشر لحركة الشباب''. ويُقرّ الفريق بذلك باستياء واضح وتحذيرات وإسقاطات و ''تسويغات'' لا داعي لها. لكن هذه المعلومة تظل معلومة في غاية الأهمية. وتجب الإشارة إلى أن السبب الرئيسي لفرض القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) على إريتريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كان دعمها المفترض لهذه الجماعة بالذات. كما عُمد إلى ترويج اتهام باطل لإريتريا بـ ''إيصال ثلاث شحنات من الأسلحة

جوا إلى حركة الشباب عبر بلدة بيدوا،'' وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أي قبل بضعة أسابيع من فرض القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). والواقع أن ''فريق الرصد'' لا يملك أي أدلة ضد إريتريا. فإريتريا تتمتع بعلاقات حسن جوار مع السودان وجنوب السودان وأوغندا وكينيا، وهي ملتزمة بتحسين علاقاتها مع باقي بلدان المنطقة على أساس المعايير المقبولة لحسن الجوار والاحترام المتبادل. ونزاعها الحدودي مع جيبوتي قيد التسوية عبر عملية وافق عليها الطرفان معا. وقد ورد في التقرير الأخير لـ ''فريق الرصد'' أن ''دور إريتريا في الصومال هامشي وأن تأثيرها الإيجابي أو السلبي على مسار الأحداث ضئيل إن لم يكن معدوما''. فكيف يمكن إذن لتهمة ''زعزعة استقرار المنطقة'' أن تصمد؟ ولِمَ يواصل ''فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا'' تحريك الأمور في اتجاه التركيز على إثيوبيا؟ ويلمّح فريق الرصد أيضا إلى ''استمرار صلة إريتريا بتجار الأسلحة ووسطاء تجارة الأسلحة في الصومال المعروفين بتقديم الخدمات والدعم إلى حركة الشباب''. وهذا أمر مثير للسخرية لأنه يناقض بوضوح الاعتراف السابق لفريق الرصد. كما يوضح بجلاء أن ''فريق الرصد'' قد أدرك أن قضيته تكاد تكون خاسرة؛

(٤) وكما ورد في الرسائل السابقة، فإن إريتريا مستعدة لأن تناقش، بحسن نية، جميع المسائل المعلقة مع جيبوتي في إطار العملية التي تتولى قطر تيسيرها.

ويتضمن تقرير الفريق عناصر جديدة يلزم تناولها.

(٥) ويتهم فريق الرصد إريتريا اتهاما باطلا بـ ''انتهاك حظر توريد الأسلحة بتهريب الأسلحة والذخائر للبيع التجاري عبر السودان إلى سيناء''. ويكيل التقرير الإهانات للواء تكلاي كيفلي مدعيا بأنه ''تذهب إليه عائدات لا تقل عن ٣,٧ ملايين دولار سنويا''. وقد نقلت صحيفة الغارديان اليومية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، في طبعتها الصادرة يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، عن دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى رفضه القاطع للادعاءات بشأن ''دخول أسلحة إريترية إلى سيناء''. واستطرد هذا الدبلوماسي قائلا: ''لقد عملت قبل ١٧ عاما سفيرا في إثيوبيا. ومن الأشياء التي تعلمتها في تلك المنطقة هو أن الكذب وسيلة مبررة لبلوغ غايات أكبر''. وتقرير الفريق ليس محاولة لزرع الفتنة بين الدول الصديقة فحسب، بل أيضا لمعاقبة إريتريا ظلما عن طريق ربطها بدون وجه حق بالعديد من الجماعات المسلحة والبلدان التي هي على خلاف مع بعض أعضاء المجلس. وتجلى هذا الأمر بوضوح في تقرير الفريق لعام ٢٠١١. ويترافق تهريب الأسلحة الذي ينسبه فريق الرصد إلى اللواء تكلاي مع ''نشاط آخر يدرّ ربحا أكثر بكثير، هو الاتجار بالبشر''. وكما هو موضح بالتفصيل في الرد السابق الذي قُدّم العام الماضي، فإن إريتريا

ضحية لعمليات اتجار بالبشر، منظَّمة ومحددة الأهداف، ما فتئ خصومها يقومون بها لإضعاف مواردها البشرية. ولا تتسامح حكومة إريتريا إطلاقا إزاء هذه الجرائم الخطيرة. والغريب أن هذا الموقف الذي تتبناه الحكومة قد أُشير إليه في برقية مسرَّبة (عبر موقع ويكيليكس) صادرة عن سفارة الولايات المتحدة في أسمرة، مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ومصنفة على أنها 'سرية' (08ASMRA575). وهناك مجموعة من المجرمين والفارين من العدالة متورطون في هذا العمل، وتعمل حكومة إريتريا بجد لاجتثاث هذه الجريمة التي يتضرر منها سكانها، ولا يمكن النظر إلى هذه الظاهرة، التي تؤثر على جميع البلدان تقريبا، بمعزل عن السياق العالمي الذي يتطلب أيضا استجابة عالمية. غير أنه من الواضح أن فريق الرصد يفتقر إلى البراعة في هذا الصدد عندما يحاول أن يتهم حكومة إريتريا بانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة، مدعيا في الوقت نفسه أنها شريكة أيضا في الاتجار بالبشر؛

(٦) ويكشف ''فريق الرصد'' أوراقه عندما يحاول ربط إريتريا، ولو بطريقة غير مباشرة، بعمليات قتل السياح في إثيوبيا في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. هذا علما بأنه أكد من قبل أنه: ''لا تتوافر لدى فريق الرصد أي أدلة توحي بأن حكومة إريتريا تتحمل مسؤولية مباشرة عن عمليات القتل التي جرت في إرتائيل سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ''. لكنه يخمّن بعد ذلك أنه ما دامت ''إريتريا تواصل استضافة جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة وتدريب عناصرها وتقديم الدعم إليها، فإن بعض متدربي الجبهة الملتحقين بها مؤخرا ربما يكونون ضالعين في الحادث''. ومن الصعب فهم كيف يمكن لـ ''فريق الرصد'' أن يستنتج أن إريتريا تتحمل ''مسؤولية غير مباشرة'' من خلال هذه الاعتبارات الظرفية التخمينية الواهية. والسؤال الأساسي هنا هو: هل مرد ذلك إلى انعدام الكفاءة المهنية والتدني الشديد للمعايير أم أن هذا الموقف يكشف عن دوافع سياسية خفية؟

وفي رأي إريتريا، فإن السبب الرئيسي وراء اختلاق الفريق لهذه الصلة ''البعيدة'' بين إريتريا والأحداث المأساوية التي شهدتها إرتائيل هو أن لديه تعليمات لتبرئة إثيوبيا مما قامت به مؤخرا من أعمال لزعزعة استقرار المنطقة من خلال تسويغ أعمالها العدوانية ضد إريتريا. وبالفعل، فالغريب في تقرير فريق الرصد هو الإغفال التام لأي إشارة إلى الهجمات المتكررة والمعلَنة التي شنتها إثيوبيا على إريتريا. ولأن قضية الفريق الرئيسية، التي لا أساس لها من الصحة، بشأن ''دور إريتريا في زعزعة استقرار الصومال'' ذهبت أدراج الرياح، فقد غيّر الفريق مساره لتلفيق ادعاءات جديدة تركز على إثيوبيا. ومشكلة هذه الرواية هي ممارسات إثيوبيا المعروفة وأجنداتها المعلَنة للجميع. فإثيوبيا تسلّح وتدعم الجماعات المسلحة الإريترية؛ وتنتهج سياسة لتغيير النظام؛ وتواصل احتلال أراض إريترية ذات سيادة في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وقد كشف موقع ويكيليكس عن السياسة

المدروسة التي تنتهجها إثيوبيا لتغيير النظام في إريتريا من خلال برقية سرية لسفارة الولايات المتحدة في أديس أبابا مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (07ADDISABABA3198).

(٧) ويؤكد فريق الرصد أن الحظر المفروض على الأسلحة ''يؤثر بشدة على التأهب العملياتي للقوة الجوية الإريترية''. ومن جهة، فإن ذلك لا ينسجم مع اتهاماته لإريتريا بانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة من خلال التهريب المنظَّم. ولكن الأهم من ذلك أن المرء لا يملك إلا أن يتساءل لِمَ ولمصلحة من تُقدَّم هذه المعلومات. هل تقييم القوة الجوية لإريتريا وتضمين تقرير فريق الرصد تحليلا بالصور الجوية للقوة الجوية الإريترية يندرج حقا ضمن اختصاص الفريق؟ وتقديم تحليل للقدرة العسكرية لإريتريا ولمواقع قواعدها ومرافقها العسكرية أمر لا يدخل في إطار ولاية الفريق؛ والإبلاغ عن معلومات حساسة كهذه يجعل ممن يقوم بذلك أداة استخباراتية لدول أخرى في المنطقة وخارجها، وخصوصا حينما يتذكر المرء أنه عند اتهام إريتريا في البداية بزعزعة الاستقرار في الصومال، لم يُشَر إلى القوة الجوية بأي شكل من الأشكال. وعندما تظل أراض إريترية ذات سيادة ترزح تحت وطأة احتلال إثيوبيا لها عقب الحرب، علما بأنها ربما تفكر في القيام بمزيد من الأعمال العدوانية، هل نسي فريق الرصد أن لإريتريا حقوقا مشروعة في الدفاع عن نفسها، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة؟

وقد سبق لإريتريا أن سجلت، في مناسبات عدة ومن خلال العديد من الرسائل، تحفظاتها الشديدة على أسلوب عمل فريق الرصد، وخصوصا فيما يتعلق باعتماده، على نحو لا يمكن تبريره، على شهادات لجماعات وعناصر تخريبية وخصوم آخرين يكنون نية سيئة لشعب إريتريا وحكومتها. وكما هو موضح أعلاه، فإن التقرير الأخير إنما يعزز قناعتنا الراسخة بانعدام الحياد والنزاهة والروح المهنية لدى فريق الرصد هذا.

وإذ تعرب إريتريا عن عزمها مواصلة إعطاء الأهمية للتعاون البناء مع مجلس الأمن، فإنها ترغب في تجديد دعوتها السابقة إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن لزيارة إريتريا من أجل إجراء مناقشات مستفيضة مع الحكومة.

وتجدد إريتريا أيضا مناشدتها المتواصلة لمجلس الأمن برفع الجزاءات الظالمة وغير العادلة المفروضة على البلد، وذلك للأسباب التالية:

(١) لقد ثبت الآن أن الاتهام المبدئي والرئيسي لإريتريا بدعم حركة الشباب غير صحيح؛

(٢) لا تزال إريتريا ملتزمة بعملية التيسير التي تقودها دولة قطر لتجاوز خلافاتها مع جمهورية جيبوتي؛

(٣) أظهرت الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي بوضوح أن إثيوبيا هي في الواقع من يعمل بنشاط على زعزعة استقرار إريتريا، إضافة إلى استمرار احتلالها لأراض إريترية ذات سيادة في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة؛

(٤) تعزز إريتريا إسهاماتها الإيجابية في إحلال السلام والأمن في المنطقة.

ويحدو إريتريا أمل صادق في أن ينظر مجلس الأمن بجدية في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة.